الفلسفة التحليلية بين وحدة المشروع وتعدد المسالك

The Analytical Philosophy Between : The Unity of Project and The Various Ways to Achieve It.

د.مصطفى بلبولة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

تاريخ الارسال: 2018/02/06 تاريخ القبول:2018/04/17 تاريخ النشر: 2019/01/16

ملخص: لقد أصبح التحليل، من حيث هو منهج نقدي ومدرسة، يسم الفلسفة المعاصرة برمتها، حيث أصبحت الفلسفة التحليلية هي براديغم الدرس الفلسفي. وقد يبدو الربط بين الفلسفة التحليلية والمنهج التحليلي طبيعيا، غير أن هذه المقاربة تؤول إلى ضرب من المفارقة؛ فإذا فهمنا التحليل بأنه «لا يصبح الشيء معقولا إلا إذا حللناه إلى عناصره المكونة له» كما يقول مور، فهذا يعني أن "فيتجنشتين" الثاني مثلا سيكون خارج دائرة الفلسفة التحليلية، ولكن إذا فهمنا التحليل بصورة أوسع لكي نجد مسوغا لإدراجه ضمن الفلاسفة التحليليين، فإن ذلك لا يمنع من إدراج فلاسفة ضمن هذا التيار، وهم غير معدودين مع الفلاسفة التحليليين. وهذه المفارقة هي، على وجه التحديد، الخلفية التي طرحت على أساسها إشكالية هذا البحث. فهل كل التيارات المنضوية تحت مظلة الفلسفة التحليلية تتقاسم المبادئ نفسها والتوجه نفسه، أم إنه يمكن الحديث عن تنوع وتعدد داخل هذه الفلسفة؟

كلمات مفتاحية: التحليل. الذرية المنطقية. الوضعية المنطقية. أفعال الكلام. فلسفة المنطق.

Abstract: The analysis, seen as a critical method and a specific school is considered as a flag of today philosophy. The analytical philosophy is now the «Paradigm» of philosophy. It seems obvious to associate the analytical philosphy with the analytical procedure, but the paradox is : If we consider an analysis as reducing things to their preliminary components; which means that Wittgenstein II will be considered out of the analytical philosophy !. But, if we understand the analysis through a very vast and open vision so to welcome him, within this current, other philosophers, even though that some of them are not considered as, can be also considered analytical philosophers. Such paradox is specifically a background of the problematic of this paper. Do all the analytical philosophy currents share the same principles and aims? Or may we speak or cite varieties of philosophies within the one philosophy ?

Keywords : Analysis-Logical atomism-Logical positivism-Speech acts- Philosophy of logic

مقدمة:

من العسير تصور الممارسة الفلسفية خلوا من التحليل، فكل الفلاسفة، من بارمنيدس مرورا بأفلاطون وأرسطو ووصولا إلى ليبنتز وغيره، وبدرجات متفاوتة، يعمدون إلى هذا الإجراء العقلي لاستيضاح الرؤية بإرجاع المفهوم إلى مكوناته الأولية. فهو بهذا المعنى سمة أساسية من سمات التفكير الفلسفي عامة.

لكننا عندما نتحدث عن التحليل كمنهج في الفلسفة المعاصرة، فإننا نتحدث عن مدرسة وعن خطاب قد أخذ صورة المذهب، وعن منهج نقدي أصبح يسم الفلسفة المعاصرة برمتها، حيث أصبحت الفلسفة التحليلية هي "براديغم" الدرس الفلسفي في القرن العشرين. وقد يبدو الربط بين الفلسفة التحليلية

*-الباحث المرسل: mostefabelboula@yahoo.fr / مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

والمنهج التحليلي طبيعيا، غير أن هذه المقاربة تؤول بنا إلى ضرب من المفارقة: فإذا فهمنا التحليل بأنه «لا يصبح الشيء معقولا إلا إذا حللناه إلى عناصره المكونة له»[1] كما يقول "مور"، فهذا يعني أن "فيتجنشتين" الثاني مثلا سيكون خارج دائرة الفلسفة التحليلية، ولكن إذا فهمنا التحليل بصورة أوسع لكي نجد مسوِّغا لإدراجه ضمن الفلاسفة التحليليين، فإن ذلك لا يمنع من إدراج فلاسفة ضمن هذا التيار، وهم غير معدودين مع الفلاسفة التحليليين. وهذه المفارقة هي، على وجه التحديد، الخلفية التي طرحت على أساسها إشكالية هذا البحث. فهل كل التيارات المنضوية تحت مظلة الفلسفة التحليلية تتقاسم المبادئ نفسها والتوجه نفسه، أم إنه يمكن الحديث عن تنوع وتعدد داخل هذه الفلسفة؟

العرض:

قبل أن نقارب الإشكالية المطروحة، يبدو لنا من الملائم أن نلاحظ أن هناك شبه تلازم في الاستعمال بين الفلسفة التحليلية التي سميت باسم منهجها وبين فلسفة اللغة التي سميت باسم الموضوع الذي تتمحور حوله معظم قضايا هذه الفلسفة. ولهذا، سنحاول أن نبين أننا في واقع الأمر أمام فلسفة واحدة، توسم بمنهجها تارة وبموضوعها تارة أخرى.

لقد أدخلت الفلسفة التحليلية معنى جديدا في مفهوم الفلسفة، حيث إن الموضوع الاعتيادي للفلسفة كان هو البحث في الكون بمظهريه الطبيعي والروحي، في حين أن موضوعها لدى الفلاسفة التحليليين هو "ما يقال" عن الكون، أي اللغة. وتعيب الفلسفة التحليلية على الفلسفة التقليدية كونها تتحدث عن كل شيء دون أن تنتبه إلى مدى مطابقة ذلك الشيء مع ما تقوله عنه. فالفلسفة من منظور الفلاسفة التحليليين ليست سوى "لغة واصفة" موضوعها اللّغة. ومن هذا المنظور كذلك، يمكن اعتبار هذه الفلسفة التحليلية **ثورة** في طبيعة الفلسفة ذاتها. فليس الواقع إذن هو موضوع الفلسفة التحليلية، لأن ذلك موضوع مقصور على العلم التجريبي، بل مهمتها هي «تحليلٌ لما يقوله العلماء وما يقوله الناس في حياتهم اليومية، لا تفكير ينتهي به الفيلسوف إلى نتائج معينة يصف بها الكون »[2]. فالتحليل لا ينصب على المفاهيم بقدر ما ينصب على القضايا والشروط التي تكون بمقتضاها هذه القضايا صحيحة. وليس للفلسفة التحليلية موضوع خاص، بل منهج خاص. إنها بحث في المعنى والمرجع، وبالتالي فهي فلسفة لغة، إذ هي تجعل من تحليل اللغة "فلسفة أولى"، وكل مشكل فلسفي هو مشكل تحليل لغوي، بل إن قصة الفلسفة المعاصرة في القرن العشرين تكاد تختزل . إلى حد كبير . في

[1] نقلا عن: Hans-Johann GLOCK, *Qu'est ce que la philosophie analytique*? trad.Frédéric NEF, Gallimard, 2011, p. 75

[2] محمود زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، دار الشروق، ط. 2، 1982، ص. 238.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

مسألة البحث في المعنى، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن المعنى بالضبط هو ما تدور حوله الفلسفة والمنطق بحكم وظيفتهما وبطرق مختلفة.

ولم يعد الهدف من التحليل هو عزل مسميات بسيطة، بل أصبح منصبا على تحديد شروط الصدق للقضية، والمعني واللامعني يوجدان حيث الصدق والكذب أي في الجمل والأقوال الكاملة، ولهذا فليس هناك أية مبالغة في المطابقة بين الفلسفة التحليلية وفلسفة اللغة، وليست هذه المطابقة مجازية بل هي على وجه الحقيقة.

لقد جاء مشروع الفلسفة التحليلية في الأصل كرفض للمثالية. ففي البداية كان الأمر يتعلق باستعمال أدوات التحليل المنطقي للكشف عن العناصر البسيطة للفكر، ثم في وقت لاحق، مع ظهور الوضعية المنطقية و"رسالة" فيتجنشتين، ظهرت فكرة أن مجال المعارف القبلية هو في جوهره ذو طبيعة لغوية، وبالتالي ظهر التوجه القاضي بأن كل ما ليس قبليا كالرياضيات ولا تجريبيا هو خال من المعنى.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين، أصبح مصطلح الفلسفة التحليلية مرتبطا بأفكار مختلفة عن أفكار الوضعية المنطقية، ولكنها احتفظت ببعض مواطن التشابه معها، حيث ظهرت فلسفة اللغة العادية مع مدرسة أوكسفورد التي استلهمت توجهها من أعمال فيتجنشتين الثاني وهي فلسفة تدافع عن تَوَجُّهٍ في التحليل الفلسفي يقضي بأنه يجب إبراز الميزات الحاضرة في اللغة العادية والتي تجاهلها الفلاسفة.

وإذا رمنا وصف المقاربة التي جاءت بها الفلسفة التحليلية بشأن اللغة، فلا يسعنا إلا أن نصفها بأنها مقاربة جذرية لعدة أسباب. أولا، بحكم إرادة القطيعة التي أبداها أقطاب هذا التيار، وبخاصة فريجه وراسل وكارناب، وهي إرادة تتلخص في الرغبة في وضع حد للانحراف الذي عرفته الفلسفة والذي جسدته الميتافيزيقا الموروثة عن القرون السالفة. وإذا لم يكن نقد الميتافيزيقا أمرا جديدا طرأ مع الفلسفة التحليلية، فإن المنهج الذي تأسس عليه هذا النقد جديد وبصورة جذرية، إذ لم يعد منصبا على الأنساق الفلسفية من جهة مبادئها أو فرضياتها أو النتائج المترتبة عليها، أعني مضامينها، بل من جهة اللغة التي كتبت بها[1].

ويتجلى الطابع الجذري الذي تميز به موقف مؤسسي الفلسفة التحليلية في مظهرين يجعلانها "فلسفة لغة" بامتياز. أما المظهر الأول، فيتمثل في نمط المعالجة التي خضعت لها مسألة اللغة، وهو المظهر الذي يفسر الجدة التي طرأت على المشهد الفلسفي، وبخاصة الحملة التي تعرضت لها الميتافيزيقا التقليدية التي رُفِضت بسبب اللغة التي صيغت بها، لا بسبب مضمونها، واعتبرت تلك الميتافيزيقا ركاما من العبارات الخالية من المعنى. ولكن حتى يكون هناك مسوِّغ قوي وكاف لوصف هذه العبارة أو تلك من

[1] GRILLO Eric, *la philosophie du langage*, éd. Seuil, Paris, 1997, p. 5.

ISSN: 2253 – 0592 /الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

كتابات هيجل . مثلا . بأنها خالية المعنى . وهي الفلسفة التي كانت مستهدفة بشكل أساسي من قبل الفلاسفة التحليليين الأوائل . يجب أن تكون لدينا ثقة كبيرة في الوسائل المستخدمة وفي المعيار الذي نستند إليه. وفعلا، لقد استعارت الفلسفة التحليلية هذا المعيار من المنطق الجديد الذي ساعدت أزمة الرياضيات على تطويره، وهو المنطق الذي وضع بين أيدي المفكرين أدوات غير مسبوقة مثل نظرية الأوصاف وحساب العلاقات إلخ... وهي أدوات تمكن من التحليل المنطقي لعبارات كانت مستعصية على هذا النمط من المعالجة من قبل.

وأما المظهر الثاني، فيتمثل في المكانة التي أعطيت للغة ولمسألة الدلالة. فإذا كان اللجوء إلى التحليل المنطقي هو ما يفسر ويبرر تلك الجذرية التي ميزت البدايات الأولى للفلسفة التحليلية، فإن المكانة والدور اللذيْن استأثرت بهما اللغة ومسألة الدلالة والمعنى هما ما يبرران الحديث عن انقلاب حقيقي عندما نتكلم عن فلسفة اللغة.

وإذا كان تاريخ الفلسفة قد شهد عدة "انقلابات" على غرار القطيعة التي أحدثها ديكارت مع الوصاية المزدوجة للاهوت والقياس الأرسطي وإعادة الاعتبار للإبداع الفلسفي، أو الثورة الكوبرنيكية التي قادها كانط رافعا شعار المبادئ القبلية للمعرفة، فإنه من اللافت للنظر أنه . حتى نهاية القرن التاسع عشر . لم تكن اللغة موضوعا لأي انقلاب أو تحول جذري، وبقيت في منأى عن الانتقادات الأكثر جذرية. أما التحليل المنطقي الذي بدأت تستند إليه معالجة اللغة مع الفلسفة التحليلية، فيكشف عن صرامة وشفافية غير معهودتين.

ومن جهة أخرى، فقد أصبحت مسألة الدلالة أكثر أهمية وجوهرية من مسألة التمثيل بالنسبة إلى اللغة. فلكي نعرف كيف يقوم الفكر بالتمثيل، ينبغي أولا أن نعرف كيف تكون العلامة دالة. وبناء على هذا، فقد أصبح الاهتمام بالعلامة يشكل "الفلسفة الأولى"، وأعيدت صياغة الأسئلة التقليدية في الفلسفة، وأصبح المنطق هو الأداة المساعدة في هذا المسعى[1].

1. التصور الجيولغوي للفلسفة التحليلية:

من الشائع أن الفلسفة التحليلية تنتمي إلى الفضاء الأنجلوسكسوني، ولكن يجب أن نتعامل مع هذا الوصف بشيء من التحفظ. ونستطيع أن ننظر إلى هذه المسالة من زاوية جيولغوية. فرغم أن شيوعها وبروزها كان على يد راسل ومور، فإن جذورها الأولى ألمانية. وفي هذا السياق، يقول دوميت "Dummett" «رغم أهمية راسل ومور، فلم يكن أي منهما مصدرا للفلسفة التحليلية، ولم تكن التداولية سوى مساهمة جادة امتزجت بالتيار الرئيس للفلسفة التحليلية. إن مصادر الفلسفة التحليلية كانت كتابات

[1] GRILLO Eric, *la philosophie du langage, op.cit.* p. 7.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

بالألمانية حصريا، وكان هذا سيكون واضحا للجميع لولا طاعون النازية الذي كان سببا في هجرة عدد كبير من الفلاسفة الناطقين بالألمانية إلى أمريكا»[1].

وقد صرح راسل نفسه ووايتهيد في مقدمة "البرانكيبيا" بأن فريجه هو من قدم النموذج الأول للمنهج المنطقي التحليلي، وهو نفس ما أشار إليه فيتجنشتين في مقدمة "الرسالة". وابتداءً من عام 1914، فقد هيمنت ثلاث فلسفات على الفلسفة البريطانية كما يذهب إلى ذلك راسل أيضا: فلسفة "الرسالة" لفيتجنشتين، وفلسفة الوضعية المنطقية وفلسفة "التحقيقات" لفيتجنشتين الثاني[2]. فقد كان لفيتجنشتين تأثير كبير في الانتقال من "تحليل كمبريدج" إلى الفلسفة اللغوية في أوكسفورد، وهو نفس التأثير الذي كان لعمله الأول (رسالة منطقية فلسفية) على الوضعية المنطقية التي كانت في غالبيتها جرمانية اللسان.

ومع ذلك فإنه من الشطط التفكير في الفلسفة التحليلية بمعزل عن راسل ومور، وليست الأصول الجرمانية أو النمساوية لفيتجنشتين وفريجه وحلقة فيينا كافية لإنكار الطابع الأنجلوسكسوني للفلسفة التحليلية، إذ يمثل هذان الفيلسوفان ـ لوحدهما ـ مَعْلَمًا بارزا للفلسفة التحليلية في بريطانيا. ويكفي أن راسل هو من روّج لأفكار فريجه وأن فلاسفة أمثال فيتجنشتين وكارناب وتارسكي قد ارتادوا هذه المدرسة في إنجلترا وأمريكا.

وبناء على هذا، وبمقتضى هذا التصور الجيولغوي، فإنه يمكن القول على العموم، بأن الفلسفة التحليلية، في أعلى مستوياتها، تنتمي إلى الفضاء الإنجليزي ـ الجرماني، إنْ على مستوى الأصل أو على مستوى الخصائص.

2 ـ الفلسفة التحليلية بين الوحدة والتنوع:

قدمت الفلسفة التحليلية خلال تاريخها، القصير نسبيا والغني والمتنوع، وجوها متعددة، ولكن هناك منهجا أساسيا يتفق عليه الفلاسفة التحليليون ـ بدرجات متفاوتة ـ يميز ممارستهم الفلسفية، وهو يمثل بشكل أساسي إرث مور وراسل. ويمكن إرجاع هذا المنهج إلى قناعتين أساسيتين هما:

أ ـ إن نقطة البداية الموثوق بها في المعرفة الفلسفية هي الحس المشترك، وهو ما يبدو لكل شخص في العادة حقيقيا بشكل بديهي.

ب ـ ولكن حتى يتم الانتقال مما يبدو حقيقة إلى ما هو حقيقة فعلا، هناك عمل يجب القيام به لعزل الحقيقة عما ليس كذلك. وليس الهدف من ذلك هو استجلاء معنى خفي، بل توضيح المعنى الذي يمدنا به الحس المشترك.

[1] نقلا عن: Hans-Johann GLOCK, *qu'est-ce que la philosophie analytique? Op. cit* . p. 140,

[2] نقلا عن المرجع نفسه، ص. 138.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

ويمكن أن نحصر القواسم المشتركة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها كل تيارات الفلسفة التحليلية في بعض النقاط. ولعل أهم ما يميز هذه الفلسفة، ما ورثته من وضعية أوغست كونت. فكل تيارات هذه الفلسفة تمجد العلم وترفض في المقابل الشعرية والميتافيزيقا واللاهوت. فالعلماء وحدهم هم من يتميزون بالجدية والدقة في التفكير. ولهذا السبب، فإنه كثيرا ما توصف هذه الفلسفة بالعلمية، إذ إن ارتباطها بمعالجة المشكلات الجزئية متين، وليس من أهدافها بناء أنساق فلسفية تروم التفسير الشمولي للكون وللحياة.

وإذا كانت الفلسفة التحليلية ذات توجه علموي، فمن البديهي أن تكون ذات نزعة تجريبية. فهذه الفلسفة، في عمومها، ترى أن معطيات الحس تشكل قاعدة موثوقا بها للمعرفة. ولهذا السبب، يمكن اعتبار الفلسفة التحليلية ثورة فلسفية لأنها «جاءت دحضا للمثالية الهيجلية التي سادت التفكير الإنجليزي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»[1]. فقد تصدى فلاسفة ومناطقة من طراز برتراند راسل وجورج إدوارد مور لهذه المثالية التي أقحمها برادلي في النسيج الفكري الإنجليزي، والتي كانت تبدو نشازا بالنسبة إلى هذا التقليد في عمومه. ومن ثم فهي ليست سوى محاولة لإرجاع الفكر الإنجليزي إلى منحاه الأصيل باعتباره تقليدا فلسفيا ذا طابع تجريبي.

ويمثل اهتمام الفلاسفة التحليليين باللغة واحدا من القواسم المشتركة، باعتبارها الطريق الملكي إلى المعرفة، حيث يشكل تحليل اللغة ممارسة فلسفية بامتياز، بل وتنحصر مهمة الفلسفة في هذا النشاط على وجه التحديد. وهنا يجب التمييز بين التحليل اللغوي والتحليل الفلسفي أو الميتافيزيقي، فبينما ينصب التحليل الفلسفي أو الميتافيزيقي على الواقع بالاستعانة بالمنطق أو غيره ليصل إلى مكوناته النهائية كما فعل رسل وفيتغنشتين في الذرية المنطقية، فإن التحليل اللغوي ينصب على المفاهيم والقضايا في اللغة التي يستعملها الفيلسوف أو العالم أو الإنسان العادي لتوضيحها وبيان استعمالاتها.

وأخيرا، فإن الفلسفة التحليلية ذات نزعة نقدية، تلك النقدية التي أرسى قواعدها إيمانويل كانط، والتي تقضي بضرورة الفحص الدقيق لكل شيء قبل التسليم به. وينصب هذا الحس النقدي عند الفلاسفة التحليليين على العبارات التي نسجل بها أفكارنا عن الواقع، باعتبار هذه العبارات ذاتها وقائع ذات وجود موضوعي[2]. فكما كانت تجريبية الفلسفة التحليلية دحضا لمثالية هيجل، كانت نقديتها بمثابة عودة إلى نقدية كانط.

[1] رشوان محمد مهران، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص. 23.

[2] PIGUET Jean Claude, *où va la philosophie et d'où vient-elle?*, éd. La Baconnière, Neuchâtel, 1985,p.p. 100-101.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

3. الفلسفة التحليلية... نحو التعدد المنهجي والمذهبي

ولكن ابتداء من ستينيات القرن العشرين، فإن ما كان يشكل نوعا من الوحدة المنهجية والمذهبية اختفى من التيار التحليلي. فمعظم أطروحات الوضعية المنطقية رفضت، ونستطيع أن نعثر على اليوم داخل التيار التحليلي على ممثلين لتوجهات مذهبية متعددة. ولم يعد الفلاسفة التحليليون يهتمون فقط بفلسفة العلم والمنطق، بل أصبحوا يهتمون أيضا بالسياسة وفلسفة الأخلاق وفلسفة الدين، ولم تعد الأدوات المنطقية اللغوية هي المسلك الوحيد للفلاسفة التحليليين. كما أنه يوجد داخل التيار نفسه معارضون تكونوا في إطار التقليد التحليلي أمثال "بوتمان"(Putnam) و"رورتي" (Rorty) اللذين اعتبرا أنفسهما معارضين لها، بل يجري الحديث في بعض الدوائر عن فلسفة "ما بعد تحليلية"، وتدعي هذه الفلسفة أنها تقصي جزءا كبيرا من ميراث الفلسفة التحليلية تحت شعار العودة إلى البراغماتية الأمريكية.

وعند تتبعنا لمختلف المراحل التي مرت بها الفلسفة التحليلية والتنويعات التي لحقت بالمنهج التحليلي، فإننا نستطيع أن نحدد ثلاث مراحل كبرى تتناسب مع ثلاثة أجيال من الفلاسفة التحليليين. فقد ظهر أولا جيل من الفلاسفة المعاصرين اعتنقوا النزعة المنطقية التي تألق نجمها بعد أعمال فريجه وفضلوا التحليل المنطقي للغة من أجل تطهيرها من الشوائب والعيوب التي تكنفها، بل ذهبوا إلى حد الاستعاضة عنها بلغة مُشَكْلَنَة أو "لغة ـ حساب"، على الأقل بالنسبة إلى العلم والفلسفة العلمية، وقد كان مركز اهتمامهم هو المظهر التركيبي للغة. وهو تيار يضم كوكبة من الفلاسفة يطلق عليهم "فلاسفة اللغة المثالية"، ولا يكفي ـ بالنسبة إليهم ـ أن نكشف عن الصورة المنطقية المتضمنة في اللغة العادية، بل يجب أن يتخذ التحليل صورة بناء منطقي، أي بناء لغات اصطناعية جديدة تماما[1]. وأبرز من مثل هذا التيار فريجه وراسل وفيتجنشتين الأول وفلاسفة الوضعية المنطقية. فقد استطاع فريجه وراسل أن يطورا المنطق الصوري ويثبتا قوته الفلسفية. وفي هذا السياق، يؤكد راسل أن كل فلسفة جيدة تبدأ بالتحليل المنطقي، وأنه منذ أن تخلى عن فلسفة كانط وهيجل، صار دائما يبحث عن حلول للمشكلات الفلسفية عن طريق التحليل[2]. ثم تلا هذا الجيلَ جيلٌ ثانٍ تقهقرت معه النزعة المنطقية وتركزت جهودهم على وصف السياقات والظروف التي تستعمل فيها اللغة، أي على البعد التداولي للغة، ثم جاء جيل ثالث ليوجه كل اهتمامه إلى البعد الدلالي للغة.

[1] GLOCK Hans-Johann, *qu'est ce que la philosophie analytique? op. cit.* p.90

[2] Ibid.. p.76

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

4. التحليل عند الذرية المنطقية: (المذهب الاختزالي)

أ. برتر اند راسل

إن الشخصية البارزة في هذا التيار، هي ـــ بلا منازع ـــ برتراند "راسل" الذي جعل من أفكاره ضد "الهيجلية" برنامج عمل دقيق حاول تجسيده خلال مسيرته الفكرية. ومن أهم الإنجازات التي حققها من هذا البرنامج، ما جسده في كتابه «مبادئ الرياضيات» الذي ألّفه رفقة "وايتهد"، والذي أبرز فيه إيمانه القوي بفكرة إمكانية اختزال الجبر والحساب إلى مجموعة من مفاهيم المنطق الصوري، وهو ما قاده إلى التمييز في منطقه الرمزي بين ثلاثة أقسام: حساب القضايا، وحساب الفئات (المحمولات)، وحساب العلاقات، وهو حساب ذو فعالية كبيرة في تحليل اللغة الطبيعية وإزالة ما يكتنفها من غموض، حيث يسمح لنا التحليل المنطقي، بالكشف عن البنية الحقيقية التي تخفيها الصورة النحوية الخارجية للجملة في اللغة الطبيعية، ويمكّننا من الانتباه إلى الاستعمال الدقيق للّغة التي كثيرا ما تكون صيَغُها التركيبية سببا في الوقوع في الخطأ. وانطلاقا من هذا التحفظ والحذر اللذين يبديهما "راسل" تجاه اللغة الطبيعية، تركزت جهوده المنطقية حول تأسيس نظام قائم على الترميز يضمن دقة التعبير و"سلاسة" الاستدلال. وليس من شك في أن العمل الذي أنجزه "فريجه" في هذا المجال كان مادة أساسية، قد يكون "راسل" صاغ أفكاره انطلاقا منها، إذ يمكن اعتبار "فريجه" فاتحة عهد جديد في تاريخ المنطق عموما ولحظة تأسيس للمنطق الرمزي أو "اللوجستيك" خصوصا.

ومذهب الذرية المنطقية كما يسميه راسل نفسه ليس سوى نتيجة لنقد هذا الأخير للهيجلية الجديدة وتعاطيه مع المنطق الجديد لبيانو وفريجه، وكذا التأثير الذي مارسته عليه أفكار فيتجنشتين الأول. والبديهية الأولى التي يقوم عليها مذهب الذرية المنطقية هي أن العالم مكوّن من «وقائع ذرية» تقابلها "قضايا أولية" في اللغة كما لو كانت هذه الأخيرة صورا لها. والذرات التي يقصدها "راسل" هي النواتج النهائية التي ينتهي إليها التحليل، ولكنها ليست ذرّات فيزيائية، بل ذرّات منطقية، فهو يقول: «إن السبب الذي أسمي من أجله نظريتي بالذرية المنطقية هو أن الذرات التي أريد التوصل إليها من حيث هي الخلاصة النهائية للتحليل هي ذرات منطقية وليست ذرات فيزيائية »[1].

والمقصود بـ"الواقعة" في قاموس الذرية المنطقية هو «كل شيء يجعل قضية ما صحيحة أو خاطئة »[2]. ومعنى هذا أن الحديث عن "واقعة" ما لا يعني الحديث عن شيء خاص موجود، فمثل هذه الأشياء الخاصة لا تجعل بذاتها قضية ما صحيحة أو خاطئة. فالمقصود بـ «الواقعة" إذن، هو ما نعبر عنه بجملة كاملة، لا بكلمة واحدة. ومعنى هذا أن العالم ليس مجموعة "أشياء" بل "وقائع". إننا نكون

---

[1] RUSSELL Bertrand, *Ecrits de logique philosophique*, trad. Jean-Michel ROY, éd. P.U.F., Paris, 1989 . p. 338.

[2] Ibid. p. 341

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

بصدد التعبير عن واقعة عندما ننسب خاصية ما لشيء ما أو ندخله مع شيء آخر ضمن علاقة ما، ولكن ذلك الشيء ليس واقعة في ذاته. فالعالم إذن هو مجموعة من العلاقات. ويترتب على هذا، أن ما نقوله يكون صحيحا أو خاطئا حسب تطابقه أو عدم تطابقه مع الواقعة الموضوعية المتعلق بها.

وإذا كانت الأشــياء مركّبة، فإنها تتألف من أجزاء بينها علاقات، فكل واقعة تتألف من مجموعة من العلاقات بين أجزاء المركّب أو بين كيفيات الأشـياء البسـيطة، وتكون الجمل معبرة عن تلك العلاقات عندما تكون صادقة، ولا تعبر عنها عندما تكون كاذبة.

إن الكيفية التي تنتظم وفقها الأجزاء ضـمن الكل تشـكل "بُنية" ذلك الكل. ولما كان هناك توازٍ وتماثل بين بُنية اللغة وبُنية الواقع، فإن معرفتنا للواقع تمر حتما بمعرفتنا لبُنية اللغة، فـ«بدراسة التركيب [النحوي للّغة] نستطيع أن نوسع معرفتنا لبُنية العالم بشكل كبير»[1].

ب. لدفيج فيتجنشتين

وعلى غرار "راســل"، يقيم "فيتجنشــتين" توازيا بين ما هو منطقي وما هو فيزيائي، بحيث يأخذ هذا التوازي صورةً تكون فيها الأسماء في تناسب مع الأشياء، وتكون القضايا الأولية (الذرية) في تناسب مع الوقائع البسـيطة (الذرية). وبهذا فـ«اللغة هي مجموع القضـايا »[2] و« العالم هو جميع ما هنالك...و [هو] مجموع الوقائع لا الأشـياء »[3]. وينتج عن هذا أن الفضــاء المنطقي الذي تحدث فيه الوقائع موازٍ تماما للفضاء المنطقي الذي تصاغ فيه القضايا. وهذا هو ـ على وجه التحديد ـ مضمون نظرية الشكل التصـويري عند فيتجنشـتين الأول التي تعتبر من أبرز مظاهر الذرية المنطقية. وقد لخص راسـل هذه النظرية في تعليقة على «رسالة» "فيتجنشتين": «إن الفكرة الأساسية في فلسفة «الرسالة» ربما تكمن في أن القضـية هي تصـوير للوقائع التي تثبتها. من الواضـح أن الخريطة تعطينا معلومات صـحيحة أو غير صــحيحة، وإذا كانت المعلومة صـحيحة، فذلك لأن هناك تماثلا بين بنية الخريطة والمنطقة التي تمثلها »[4].

ولا يختلف هذا الذي يقوله "راسـل" عن "فيتجنشـتين" عما يقوله "راسـل" نفسـه تجاه علاقة اللغة بالواقع. فكل قضية صادقة ـ في منظورهما ـ تستمد صدقها من كونها تصور واقعة معينة. وكل قضية إما أن تكون ذرية أو جزيئية، فتكون القضـية الذرية صـادقة إذا كانت في تناسـب مع واقعة أولية بسيطة، أما إذا كانت جزيئية، فإن صدقها مستمد من صدق مكوناتها الذرية والروابط التي بينها. ولهذا السبب، فإن القضايا الصحيحة التي تعبر عن وقائع هي ذات شكل تصويري، أي إنها قضايا تصور بنية

[1] RUSSELL Bertrand, *Histoire de mes idées philosophiques*, trad. Georges AUCLAIR, éd. Gallimard, Paris, 1961. p. 217.

[2] فيتجنشتين لدفيج، رسالة منطقية فلسفية، تر: عزمي إسلام، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1968، ص. 82

[3] المرجع نفسه، ص. 63

[4], *RUSSELL Bertrand, Histoire de mes idées philosophiques*, op.cit. p. 141.

ISSN: 2253 – 0592 /الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

العالم. والشيء المشترك بين "القضية" و"الواقعة" هو "الصورة المنطقية". فنظرية "الشكل التصويري" إذن، تجعل من الصورة المنطقية بنيةً مشتركة بين القضية وما تمثله.

إن مفهوم "الصورة المنطقية" مبني على فكرة أننا نتمثل الواقع أو نكوّن صورة عنه عن طريق الفكر، ولكي تستطيع الصورة أن تعكس الواقع، لا بد أن تشترك معه في البنية، أي إنه يجب أن تكون بنية القضايا التي نمثّل بها الواقع هي بنية الواقع نفسه. هذا التماثل في البنية هو ما يسميه "فيتجنشتين"بـ "الصورة المنطقية"[1]. ولهذا السبب، فقد أخذ التحليل عند الذرية المنطقية طابعا اختزاليا، بحيث يجب إرجاع القضايا والوقائع المركبة إلى مكوناتها البسيطة، بحيث ينتهي التحليل إلى الكشف عما هو مشترك بينها، وهو على وجه التحديد الصورة المنطقية.

والعلاقة بين الصورة والشيء الذي تمثله هي علاقة تطابق وهوية، إذ «إنه لا بد أن يكون هناك شيء من الهوية بين الرسم والمرسوم حتى يتسنى لأحدهما أن يكون رسما للآخر بأي معنى من المعاني. والذي لا بد أن يكون مشتركا في الرسم بينه وبين الوجود الخارجي لكي يتسنى له أن يمثله بطريقته الخاصة، صوابا أو خطأ، هو صورة ذلك التمثيل»[2].

وينطلق "فيتجنشتين" في هذا من مسلّمة تجريبية ــ وضعية، وهي أن القضية لا يكون لها معنى إلا إذا كانت متعلقة بواقعة فيزيائية، ولهذا فإن مفهوم "الصورة المنطقية" مفهوم جوهري في فلسفة "الرسالة". وبهذا المعنى، فإنه لا يمكن الحكم على معظم القضايا الفلسفية بالصحة أو بالخطأ، لأنها فارغة من المعنى، أي إنها مجردة من الصورة المنطقية بسبب احتوائها على عناصر لا يمكن تحديد دلالتها، لأنها لا تنطبق على أية واقعة.

ولكن إذا كان من الواجب أن يكون هناك شيء مشترك بين بنية الواقعة وبنية الجملة التي تثبتها، فإن هذه البنية لا يمكن أن يقال عنها أي شيء عن طريق اللغة، لأنها تتجلى بنفسها ولا يُخْبَر عنها، إذ إن الإخبار عنها يقتضي الخروج من حدود اللغة وحدود العالم. فـ«ما يعكس نفسه في اللغة لا تستطيع اللغة أن تمثله، وما يعبر عن نفسه [بنفسه] في اللغة بالتجلي، لا نستطيع نحن أن نعبر عنه بواسطة تلك اللغة. فالقضايا تُظهر الصورة المنطقية للوجود الخارجي، أي إنها تعرضه»[3]. والذي لا نقول عنه أي شيء يدخل ضمن ما لا يوصف أو اللامحكي أو ضمن "الصوفي "كما يسميه» فيتجنشتين".

إن المشكلات الفلسفية مشكلات زائفة، سببها سوء فهم اللغة، أي سوء فهم منطقها، وبالتالي فإن المهمة الأساسية التي يجب النهوض بها هي تبيان "منطق اللغة". ومهمة المنطق هي تأسيس الصور التي يتحدد بمقتضاها الاستدلال السليم، بغض النظر عن مضمون القضايا، أي تحديد «الصورة

---

[1] HADOT Pierre, *Wittgenstein et les limites du langage,* éd. Vrin, Paris, 2005, p. 29.

[2] فيتجنشتين لدفيج، رسالة منطقية فلسفية، ص.69.

[3] المرجع نفسه، ص.93

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

المنطقية» الحقيقية للجمل التقريرية، وهذا هو ــ على وجه التحديد ــ ما يسمى في قاموس الوضعية المنطقية بالتحليل المنطقي للّغة.

5. التحليل عند الوضعية المنطقية: حلقة فيينا ومذهب التحقق:

يطلق اسم الوضعية المنطقية تحديدا على ذلك التيار المنتمي إلى التجريبية المنطقية والذي يلح على ضرورة نقد الميتافيزيقا، وعلى التحليل المنطقي للغة، ويجعل من لغة العلم الطبيعي براديغم لكل لغة لها معنى. وتعتبر حلقة فيينا التي تشكلت في بداية العشرينيات من القرن العشرين أكبر ممثل لهذا التيار. والمبدأ الذي يتأسس عليه هذا التوجه هو ما يسميه أعضاء الحلقة أنفسهم بـ"مبدأ التحقق".

وقد رفعت حلقة فيينا شعار"التصور العلمي للعالم" "، وهو التصور نفسه الذي كان عند "راسل" و"فيتجنشتين" ولكنهما لم ينضويا تحت رايتها، ولا ينكر أعضاؤها أنفسهم التأثير الكبير لهذين الفيلسوفين في توجيه أفكارهم. وكان الهدف من هذا الشعار هو إقامة "علم موحد"، وهو الأمر الذي جعلها تركز جهودها على البحث عن «رمزية منقّاة من حثالة اللغات التاريخية »[1]، وليس ثمة طريقة تسمح بتحقيق هذا الهدف أفضل من التحليل المنطقي.

ويذهب "كارناب" ــ الذي يعتبر القطب البارز في حلقة فيينا ــ إلى أن أشباه القضايا* تظهر في الخطاب لسببين: إما لاستعمال كلمة خالية من الدلالة في الجملة، وإما لاستعمال كلمات ذات دلالة ولكن بطريقة مخالفة لنظم اللغة وعُرْفِها، هذا إذا عرفنا أن كل لغة طبيعية تتألف من مخزون من الألفاظ ومجموعة من قواعد التركيب[2]. ومعنى هذا أن الأُلفة التي تحصل لنا مع قواعد اللغة وتراكيبها توقعنا في فخ البداهة الزائفة التي تخفي وراءها أخطاء منطقية لا ننتبه إليها. ويقول "كارناب" مشيرا إلى مصدر الخطأ في استعمال اللغة الطبيعية « ... إن تركيب اللغات الطبيعية لا يستبعد دائما استعمال صيغ لأسماء ليس لها معنى »[3]، وهو ما يترتب عليه ظهور أشباه قضايا. فالجملة التالية مثلا: «"قيصر" عدد أولي» هي جملة مطابقة تماما في تركيبها لقواعد النحو العربي، ولكنها خالية من المعنى، ومثل هذا الأمر هو الذي يجعلنا نستعمل عبارات نعتقد أنها قضايا حقيقية.

وإذا كان هذا هو شأن اللغة الطبيعية وما يترتب على قواعدها النحوية من عوائق، ومن جهة أن مفرداتها وتراكيبها عرضة للّامعنى، فإنها لن تكون لغة للفلسفة، وهذا يستدعي بناء لغة منطقية رمزية تستطيع تجاوز تلك العوائق، أي بناء لغة يَحكمُ عباراتِها التركيبُ المنطقيُّ لا التركيبُ النحوي. ولكن

---

[1] CARNAP Rudolf & autres, *Manifeste du Cercle de Vienne et autres écrits* (s/ la direction d'Antonia SOULEZ), trad. Barbara CASSIN & autres, éd. P.U.F. Paris, 1985, p. 115.

* المقصود بـــ «شبه القضية" في لغة الوضعية المنطقية، تلك الجمل «الخالية من المعنى»، وتكون أشباه القضايا جملا خالية من المعنى إذا كانت مركّبة وفق قواعد اللغة الطبيعة ونظمها ولكنها تتضمن كلمات لا معنى لها، وما لا معنى له عند الوضعين هو ما لا يقابله أي شيء في الواقع.

[2] Ibid. p. 156

CARNAP Rudolf & autres, *Manifeste.... Op. cit.*. p. 163.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

أدوات المنطق التقليدي ليست كافية لصياغة أحكامنا وتصوراتنا، ويبقى المنطق الرمزي أو "اللوجستيك" وحده كفيلا بتحقيق الدقة المطلوبة في التعبير عنها، بحيث يمكن أن تصاغ صياغة مضبوطة يسهل التحكم فيها بشكل آلي عن طريق الرموز. ويلاحظ "كارناب "في هذا السياق أن معظم الأخطاء المنطقية التي ترتكب في أشباه القضايا مصدرها عيوب منطقية ملازمة لاستعمال فعل الكينونة (to be, être) وخصوصا في اللغات "الهندو ـ أوربية"، وهي الأخطاء التي لا يمكن الكشف عنها بأدوات المنطق التقليدي. يقول "كارناب" في هذا الشأن: « الخطأ الأول يرجع إلى غموض فعل الكينونة* (to be, être) الذي يؤدي أحيانا دور الرابطة [بين موضوع ومحمول]... وأحيانا أخرى دور المشير إلى الوجود...»[1].

وانطلاقا من هذا التصور، يجب التمييز بين أن يكون للقضية "معنى" وبين أن نقول إنها "صحيحة". فالقضية تكون صحيحة إذا كانت تمثل واقعة فعلية، وأما أن يكون لها معنى، فذلك يعني أنها تكون قابلة لأن يُتَحقَّقَ منها تجريبيا بوجود واقعة ممكنة. ولكن إذا لم يكن هذا التحقق ممكنا دائما على مستوى التجربة، فيمكن أن يكون للقضية معنى إذا استطعنا أن نتحقق منها منطقيا، بحيث لا يكون بناؤها في تعارض مع قوانين المنطق. فكل قضية ذات صورة منطقية هي قضية لها معنى. وللتحقق من أن للقضية صورة منطقية، يكفي التحقق مما إذا كانت كل العلامات المكونة لها ذات دلالة، وكذا التحقق مما إذا كانت لكل علامة دلالة محددة بحيث لا تكون للعلامة الواحدة دلالتان مختلفتان، ولا لعلامتين مختلفتين دلالة واحدة[2]. ولهذا السبب كان موقف الوضعية المنطقية معاديا للميتافيزيقا بحدة، ذلك لأن معظم ما يقوله الفلاسفة ــ في نظر المناطقة الوضعيين ــ ليس قضايا حقيقية، وإنما "أشباه قضايا"، أي جمل سليمة نحوا وتركيبا، ولكنها لا تمثل أي شيء. وبعبارة أخرى، فإن قضاياها ليست بعدية تجريبية مثل قضايا العلم ولا قبلية تحليلية كالقضايا المنطقية والقضايا الرياضية، وبالتالي فهي بغير معنى. فالميتافيزيقا لا تصوغ عبارات وأقوالا عن الواقع بحيث يمكن التحقق منها تجريبيا، ولا هي تشرح دلالة الكلمات والقضايا. وعليه، فإن الفلسفة المشروعة الوحيدة حسب كارناب هي تلك التي ترتد إلى العلم، ومهمتها الوحيدة هي إنتاج تحليل منطقي لغوي لهذه القضايا ذات المعنى، أي قضايا العلم.

* لا يظهر فعل الكينونة في الجملة العربية إذا كانت قضية حملية، وإنما يرتبط الموضوع بالمحمول مباشرة في صورة جملة اسمية (مبتدأ وخبر). وقد يظهر في بعض الجمل ضمير المفرد الغائب " **هو** " بين الموضوع والمحمول لإفادة الحصر ورفع اللبس. فلو أخذنا صورة القضية ,"A is B") ("A est B"ونقلنا الرموز فيها إلى العربية لاضطررنا إلى استعمال الضمير "هو" للربط بين الموضوع والمحمول، فننقل الكتابة الرمزية إلى "ا **هو** ب".

[1] Ibid.. p.170.

[2] HADOT Pierre, *Wittgenstein et les limites du langage, op. cit.* p.55.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

وهكذا، يبدو أن الوضعيين المناطقة قد استحوذوا على المناهج التحليلية التي طورتها الذرية المنطقية، رغم أنهم تخلوا عن التبريرات الميتافيزيقة التي قدمها راسل وفيتجنشتين، فورثوا عن هذا الأخير المنعطف اللغوي، وورثوا عن الأول طموح إعادة بعث المذهب التجريبي عن طريق التحليل الاستنتاجي.

وقد ظهر خلال الستينيات من القرن العشرين جيل جديد من أنصار التحليل المنطقي، من بينهم رامسي، لم يكونوا يشاطرون الوضعيين المناطقة حماسهم المفرط في رفضهم للميتافيزيقا ولا تمسكهم الشديد بمبدأ التحقق، ومع ذلك كانوا يتفقون مع فيتجنشتين في مبدأ الامتدادية الذي ينص على أن صدق القضية المركبة مرهون بصدق القضايا البسيطة المؤلفة لها، ويتفقون مع راسل في تمسكه بضرورة تحليل التصورات بالاعتماد على بناءات تستند حصريا على مضامين التجربة[1].

6. فلسفة التحليلي العلاجي:

أ. فيتجنشتين الثاني

يمثل ظهور هذا الاتجاه في فلسفة التحليل لحظة انعطاف تنسب رسميا إلى فيتجنشتين، بعد أن تراجع عن أفكاره التي ضمنها في "الرسالة" وأعاد الاعتبار لكل ما استبعده في فلسفته الأولى، فتخلى عن فكرة كمال المنطق الداخلي للغة، وعن فكرة أن الحساب المنطقي هو الأداة التي تحقق لنا ذلك. وأصبح يؤكد على أن معنى ما نقوله يتحدد بسياق استعمالنا للأدوات اللغوية، وهي استعمالات غاية في الكثرة والتنوع، بحيث يتعذر اختزالها في نموذج لغوي واحد[2].

ورغم نسبة هذا التيار إلى فيتجنشتين، فإن جورج إدوارد مور كان أول من قال بأن التحليل يجب أن يوجه إلى توضيح التصورات كما تستخدم في اللغة العادية، لأن المصطلحات التي يستخدمها الفلاسفة على غير المألوف وبما لا يفهمه الناس هي مصدر المشكلات الفلسفية.

وحسب فيتجنشتين، فإن التحليل العلاجي يتمثل في إعادة الاعتبار للغة العادية عند الفلاسفة واستخدامها وفق ما هو مألوف ومتواضع عليه. فعوضا عن أن تبقى اللغة العادية موضوعا لنقد الفلسفة التحليلية كما كانت عند الذرية المنطقية والوضعية المنطقية، أصبح الاهتمام لدي الفلسفة التحليلية في ثوبها الجديد مركزا على الكيفيات التي تعمل بها هذه اللغة. فإذا كان الفلاسفة التحليليون مع الذرية المنطقية والوضعية المنطقية يرون أن من عيوب اللغة الطبيعية أن تكون فيها جملٌ غير قابلة للتصنيف ضمن الثنائية "صحيح . خاطئ"، فإن الفلسفة التحليلية في صورتها الجديدة، أعطت لهذا

[1] GLOCK Hans-Johann, *qu'est ce que la philosophie analytique, op.cit.* p. 88.

[2] LECOURT Dominique, *L'ordre et les jeux, le positivisme logique en question*, éd. Grasset et Fasquelle, Paris, 1981, p. 205.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

الصنف من الجمل مشروعيتها، وذلك باهتمامها بالبعد التداولي للّغة الطبيعية[1]. فبعد أن ذهب معظم المناطقة إلى أن المنطق ينطبق على الجمل التقريرية فقط، وأن الصورة المنطقية للجملة مستقلة عن السياق التداولي الذي قيلت فيه، الأمر الذي يعني أنه يمكن تفسيرها بمعزل عن "الإستراتيجية" التي حددها المتكلم، أصبح هذا التصور هدفا للنقد باسم التداولية*، وهو التصور الذي عارضه "فيتجنشتين" معتبرا أن لكل نوع من الجمل (تقرير، استفهام، أمر...) استعمالا خاصا في سياق محدد، ولغرض معين.

وهكذا، فإن الذي يؤول إليه تصور "فيتجنشتين الثاني" هو أن التعبيرات لا معنى لها إلا في سياق محدد، أي إن اللفظ يأخذ معناه من "المناسبة" التي استعمل فيها، وبالتالي فإن معاني الألفاظ في اللغة العادية واضحة. ووفق هذا المنظور الجديد، فقد أعيد لها الاعتبار بإعطائها قيمتها الحقيقية من خلال إبراز ما فيها من «أفعال» و«ألعاب» وبذلك يظهر مفهوم جديد في قاموس "فيتجنشتين" هو مفهوم "ألعاب اللغة"، ليصبح "منطقَها" الجديد، ذلك المفهومُ الذي يعني «أن فعل الكلام في لغة معينة جزء من النشاط، أو شكل من أشكال الحياة »[2]. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها إصدار الأوامر أو الاستجابة للأوامر أو اختراع قصة وقراءتها الخ... ومن ثم، فهو يرى في هذه الألعاب أهمية كبيرة، من حيث هي أدوات تصلح للاستعمال، وهي أهمية تفوق بكثير ما قاله المناطقة حول بنية اللغة. .ويلزم عن مفهوم "ألعاب اللغة"، أنه لا توجد دلالات في ذاتها، ثابتة ونهائية مستقلة عن الفعل اللغوي المرتبط بسياق ما، فالدلالة تتحدد باعتبارها نشاطا. ومعنى هذا التصور الذي يؤكد عليه "فيتجنشتين الثاني"، هو أن اللغة لا تستطيع أن تكشف عن دلالات خارجة عنها، وإنما هي التي تولد الدلالات المختلفة حسب الأنساق اللغوية، وحسب "الألعاب" التي تنتظم من خلالها باعتبارها نشاطا إنسانيا. وحسب تصور "فيتجنشتين" الجديد للغة، فإنها ليست نظاما مكتفيا ذاتيا، كما كان يزعم في "الرسالة"، بل هي نشاط وممارسة مندمجة في أشكال الحياة. فلا التحليل المنطقي ولا البناء المنطقي ولا بناء لغات اصطناعية كفيل بحل مشكلات اللغة؛ كل ما نحتاج إليه هو وصف لممارساتنا اللغوية التي هي عبارة عن سلسلة من ألعاب اللغة توجد ضمن سياق معين.

---

[1] RECANATI François, *La pensée d'Austin et son originalité par rapport à la philosophie analytique antérieure, in Théorie des actes du langage: éthique et droit*, publié sous la direction de Paul AMSELEK, éd. P.U.F., Paris, 1986, p. 23

* إن الطابع التداولي للّغة يتعلق بخصائص استعمالها مثل الدوافع النفسية للمتكلم واستجابة المتلقي... وهو بهذا مقابل للطابع التركيبي المتمثل في الخصائص الشكلية للبناءات اللغوية، والطابع الدلالي المتمثل في علاقة الوحدات اللسانية بالعالم. (أنظر: J

ean DUBOIS & autres، *Dictionnaire de linguistique*, éd. Librairie Larousse, Paris, 1973. p. 388)

[2] نقلا عن: Pierre HADOT, *Wittgenstein et les limites du langage, op.cit.* p.73.

ISSN: 2253 – 0592 /الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

ويؤكد فيتجنشتين أن التمييز بين أفعال اللغة ليس ممكنا إلا بالنسبة إلى مرجعية اللغة في عمومها، وأنه لا يمكن فهم لغة ما إلا بمعرفة عادات متكلميها وأفعالهم وممارساتهم، وبالتالي فإن الرجوع إلى الحياة اليومية لمن يتكلمون هذه اللغة أو تلك ووضعها في الحسبان هو الذي يسمح بمعرفتها[1].

إن الخطأ الذي يرتكبه الفلاسفة ـ حسب الأفكار الموجِّهة لكتاب «أبحاث فلسفية» ـ هو أنهم يبحثون. بلا طائل ـــ عن تناسبٍ مَوْهُومٍ بين الأشياء وبين حدودٍ تنتمي إلى "ألعاب اللغة"، والتي ليست تعيينات لأشياء. وأكثر الغموض في "ألعاب اللغة" يكون عندما نتكلم عن التجربة الداخلية، وذلك لأن هذه التجربة غير قابلة للوصف أو التعبير عنها. فعندما أشكو ألمي، فأنا لا أصف أية حالة داخلية، وإنما أؤدي "لعبة" من "ألعاب اللغة"، أي إنني أتخذ وضعا ليس له معنى إلا في سياق اجتماعي، من أجل أن أجلب تعاطف الناس مثلا، أو من أجل أن يفهموني أو ما شابَهَ ذلك.

وليس خفيا بعد هذا، أنه طرأ تغير في فكر فيتجنشتين لا يمكن إنكاره؛ فقد تخلى عن فكرة البحث عن المكونات النهائية للمركبات، ولم يعد ينظر إلى التحليل باعتباره تفكيكا وتبسيطا يسمح بالوقوف على العناصر النهائية الثابتة، بل أصبح وصفا ينصب على السياقات التي ينتج فيها الكلام والخطاب[2].

ب. التحليل المفهومي عند مدرسة أوكسفورد (أو فلسفة اللغة العادية):

إن النقد الذي وجهه فيتجنشتين الثاني إلى النزعة المنطقية التي كان من روادها في شبابه، والاهتمام الذي أَوْلَاهُ لسياق العبارة، وتأكيده على البعد التداولي للغة باعتبار الكلمات "أدوات"، كل ذلك كان له أثر كبير على الفلسفة البريطانية بشكل خاص، وتحديدا على جيل جديد من الفلاسفة الذين يمكن تسميتهم بالجيل الثاني من الفلاسفة التحليليين. وأدى إلى ظهور تيار يطلق عليه "فلسفة اللغة العادية" أو "فلسفة أوكسفورد" (بسبب أن كبار ممثلي هذا التيار قد برزوا بقوة في أوكسفورد أمثال ستراوسن وأوستين). هؤلاء الفلاسفة أنفسهم كانوا يفضلون تسمية " التحليل المفهومي". فهم يذهبون إلى أن الدلالة اللغوية لا تتعلق فقط بالجمل الإخبارية أو التقريرية التي يمكن الحكم عليها بالصحة أو بالخطأ، أي تلك التي يمكن تأييدها أو تفنيدها، بل تتعلق أيضا بالجمل الاستفهامية والأدائية إلخ... وهذا يتعارض تماما مع مذهب التحقق الذي تأسست عليه أفكار حلقة فيينا. فبعد أن اعتاد كثير من الفلاسفة على وصف اللغة الطبيعية بالعجز، يذهب فلاسفة هذا التيار إلى أنها تحتوي على ثروة هائلة من التصورات الدقيقة التي لها منطقها الخاص[3]، وهي ليست حسابا يتبع قواعد محددة، حيث إن قواعدها متعددة ومتشابكة وقابلة للتغير. فالتصور المرجعي للدلالة غير صحيح، ولا تحيل كل الكلمات إلى أشياء دائما، فمعنى الكلمة ليس معطى جاهزا، بل يكمن في استعمالها.

---

[1] ROSSI Jean-Gérard, *la philosophie analytique,* éd. L'Harmattan, Paris, 2002, p.60.

[2] Ibid. p. 61.

[3] بدوي عبد الرحمن، مدخل جديد إلى الفلسفة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط.2، 1985. ص. 250.

ISSN: 2253 – 0592 /الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

ولم يكن هؤلاء الفلاسفة يرون أن حل المشكلات الفلسفية يكون بالاستعاضة عن اللغات الطبيعية بلغة اصطناعية، بل بتوضيحها وحسب، لأن المشكلات .حسب فلاسفة التحليل المفهومي (ستراوسن مثلا) لا تأتي من اللغة العادية من حيث هي كذلك، بل من التشويهات وسوء الفهم داخل النظريات الفلسفية. فحل المشكلات إذن، يكمن في شرح العبارات.

ويعتبر جيلبرت رايل وستراوسن وأوستين الأقطاب البارزة في هذا التيار. ورغم أن الفكرة المركزية التي استلهموا منها توجههم واحدة، فقد طور كل واحد منهم تصورا مختلفا عن الآخر، يكشف عن أصالة وتميز في الطرح والتحليل.

ب.1. رايل والتحليل المفهومي: يبدو أن رايل يشاطر الفلاسفة التحليليين من الجيل الأول في تصورهم لضرورة التمييز بين الصورة النحوية والصورة المنطقية في الجملة، ولكنه لا يتبنى مسلكهم في التفسير القائم على معطيات المنطق الصوري، لأنه ليس من المناطقة، ولأن المنهج الذي سيستخدمه لتحرير اللغة من كل غموض ولبس ليس منهج التحليل المنطقي. فقد أدخل منهجا في التحليل اللغوي مبرزا أن ثمة تنوعا في الأصناف والفئات غالبا ما تخفيه التمييزات النحوية السطحية، ويقدم لنا هذا المنهج باعتباره "تحليلا مفهوميا" لا تحليلا منطقيا[1].

والمسلمة التي يقوم عليها هذا المنهج هي أن الخطأ واللبس اللذين يكتنفان الفلسفة ناجمان عن "الخطأ في التصنيف". ويحصل "الخطأ في التصنيف" دائما نتيجة لترتيب (تصنيف) حد أو مفهوم ضمن "صنف" لا يناسبه. والمشكل الذي يطرح هنا هو طبيعة هذه الأصناف وتحديدها. فعلى "التحليل المفهومي" أن يبرز الاختلاف في "الصنف" بين المفاهيم، ولتحقيق ذلك، يجب استقصاء العلاقات القائمة بين القضايا التي تدخل فيها تلك المفاهيم كعناصر.

إن الأهمية التي يكتسيها موقف رايل تتمثل في أنه يعتبر القضية هي المحل الذي تتجلى فيه مسألة المعنى واللامعنى، من حيث إنها تعطي دلالة للمفاهيم. ورغم أن رايل لا يتجاهل كليا فكرة السياق، فإنه لا ينساق وراء اعتبار السياقات الموسعة التي ميزت منهج فيتجنشتين آنذاك والتي عرضت التحليل الفلسفي وبالتالي الفلسفة برمتها إلى مزالق خطيرة تهدد وجودها.

وإذا كان المنطق الصوري لا يتناول القضايا إلا من جهة الشكل معزولا عن المحتوى، فإن ما يسميه رايل، على خلاف ذلك، بالصورة المنطقية للقضية هو شيء مخصوص ومحدد بالمحتوى. فإذا كانت قضيتان تشتركان في البنية المنطقية (من وجهة نظر المنطق الصوري) فلن يكون لهما الصورة المنطقية نفسها (من وجهة نظر رايل) إذا لم تكن التصورات المكونة لها من "الصنف" نفسه[2].

1 ROSSI Jean-Gérard, *la philosophie analytique, op. cit.* p. 68.

2 - Ibid., p.69.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

ولكن كيف يتم تحديد "الأصناف"؟ إن منهج رايل في ذلك يتمثل في الاستقصاء الأمبيريقي للمعطيات اللغوية، حيث إن الدور الذي يؤديه هذا التصور أو ذاك في هذه القضية أو تلك هو الذي سيسمح بالعزل التدريجي لهذه "الأصناف"[1]. ولتوضيح ذلك سنلجأ إلى تلخيص مثال ذكره رايل في كتابه "مفهوم الذهن" (The concept of mind)، مع شيء من التصرف: لنفرض أن شخصا أجنبيا زار الجامعة "س"، وأريناه "المكتبة الجامعية المركزية" و"مقر إدارة الجامعة" و"مدرجات الجامعة"، ثم يسأل: وأين الجامعة؟ يجب في هذه الحالة أن نشرح له أن الجامعة هي ما تنتظم تحته كل المرافق التي رآها. ومصدر الخطأ عنده هنا هو أنه يتحدث عن الجامعة كما يتحدث عن "المكتبة الجامعية المركزية" أو "مقر إدارة الجامعة" أو "مدرجات الجامعة"، أي كما لو كانت "الجامعة" عنصرا ضمن صنف أو "فئة" تنتمي إليها أيضا "المكتبة الجامعية المركزية" أو "مدرجات الجامعة"، وهي "فئة البنايات". فالخطأ الذي يقع فيه هذا الأجنبي هو أنه يدرج الجامعة كمؤسسة والبنايات تحت الفئة نفسها. والطريقة التي يستخدمها رايل هي أن ندرج التصورات المشار إليها في المثال ضمن قضايا عديدة ومتنوعة، وأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار هو ما يسمح لنا بأن نكشف عن الفرق الجوهري "للفئة المنطقية" (أو "الصنف المنطقي") بين "الجامعة" و"البناية الجامعية"[2].

هذا هو المنهج الذي اعتمد عليه رايل، وهو منهج قائم على التحليل المفهومي، يهدف إلى إزالة اللبس وتفادي الوقوع في خطأ التصنيف في استعمال تصوراتنا الذهنية.

ب 2 . **ستراوسن:** لقد ارتكز ستراوسن في تصوره للمنهج التحليلي عل نقده لمنهج راسل المؤسس على التحليل المنطقي الصارم، وعمل على تأسيس منطق يقترب أكثر من منطق اللغة العادية ومن طرقنا الاعتيادية في التفكير، وهو بذلك يرفض ذلك المنطق الصوري الموجه حصريا لحل المشكلات الرياضية. وقد تمحور نقده لراسل حول بعض النقاط أهمها:

أن راسل لم يكن يميز . في نظرية الأوصاف . بين الاستلزام والافتراض الضمني، فالمثال الشهير الذي استخدمه راسل «الملك الحالي لفرنسا أصلع» هو جملة تتضمن افتراض وجود "ملك فرنسا" ولكنها لا تستلزمه، وبالتالي فإن منطق التضمين يختلف عن منطق الاستلزام.

أن راسل لم يميز بين الدلالة والإشارة، فهو يعتقد أن دلالة حد ما تتحدد بما يشير إليه (المرجع)[3].

وباختصار فإن ستراوسن، قد خَطّأ راسل في كونه حصر وظيفة اللغة في تصوير الواقع وفي حصره معيار المعنى في ثنائية "الصدق/الكذب"، وطور منطقا يختلف عن منطق راسل، منطقا قائما على المنطوقات بدلا من المنطق المؤسس على القضايا، أي إنه كان يرمي إلى ربط الخطاب بسياقه. ويترتب على هذا أن

[1] Ibidem.

[2]. Ibid. p. 70.

[3] ROSSI Jean-Gérard, *la philosophie analytique, op. cit.*. p.p. 73-74.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

مفهومه للدلالة مختلف عن مفهوم راسل، حيث إن القواعد التي تحكم استعمال الحدود والقضايا هي التي تحدد دلالتها، وبالتالي فليست هناك حاجة لمراجعة اللغة والنظر إليها بعين الريبة، بل يجب الانكباب على وصف اشتغالها، اي وصف الظروف التي تستعمل فيها.

ب3 . **أوستين:** تعتبر نظرية أفعال الكلام أهم مظاهر اعتراض مدرسة أوكسفورد على أفكار الذرية المنطقية والوضعية المنطقية، أو على ما يسميه أوستين بـ"المغالطة الوصفية". ففي مرحلة أولى، ميز أوستين بين المنطوقات أو الأقوال التقريرية التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: أن تكون صحيحة أو خاطئة وأن تكون ذات قيمة وصفية، وبين المنطوقات أو الأقوال الأدائية (الإنجازية)، وهي الجمل التي إذا ما نطق بها المتكلم، فإنه يؤدي الفعل الذي يعبر عنه، أو يريد أن يحدثه في المتلقي[1]. ومثل هذه الجمل لا يُحكَم عليها بالصدق أو بالكذب، ومع ذلك، فإن لها معنى. إنها اقوال يحكم عليها بالنجاح أو بالفشل، ولا تكون ناجحة إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط، وبالخصوص الاجتماعية منها، فكل «قول أدائي يكون محكوما عليه بالفشل، إذا نطق به شخص لا يملك "سلطة" النطق به»[2]. ومن ثم، فكل بحث عن المعنى في الخطاب لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين خصائص الخطاب وطبيعة من ينطق به، وكذا الهيئة التي تُخوّل له ذلك، هو بحث مآله الفشل. ويسمي أوستين هذه الشروط بـ"بالظروف الملائمة"، فأنت لا تستطيع أن تعلن الحرب على دولة إذا لم تكن رئيسا لدولتك. أما الحالات التي لا يكون فيها المنطوق ملائما للأداء فيسميها بـ"المخالفات" أو "الخلل" أو "سوء الاستعمال".

ولكن اتضح فيما بعد لأوستين أن هذا التمييز ليس حاسما يمكن رد كل الجمل التقريرية نفسها إلى جمل أدائية كذلك، فعندما أقول: «الجو مضطرب»، فهذه جملة تقريرية، ولكن يمكن إرجاعها إلى: «أنا أصرح وأقول بأن الجو مضطرب»، ومعنى هذا أن كل جملة تقريرية هي في الحقيقة جملة أدائية مقنّعة[3]. وقد أدرك أوستين هذه الصعوبة في التمييز بين النوعين من الأقوال، فتخلى عن هذا التصنيف ليلجأ إلى تحليل أكثر عمقا ودقة، وهو ما قاده إلى صياغة نظرية أكثر شمولية، حيث يكشف عن وجود عدة طرق مختلفة تصب كلها في فكرة أداء الفعل، فميز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية والأفعال التأثيرية.

الأفعال التعبيرية: يذهب أوستين إلى أن هناك مجموعة من الطرق التي يكون وفقها القول أداء لفعل، حيث إن القول هو بالضرورة فعل نطق أصوات (الفعل الصوتي)، وهو أيضا فعل نطق ألفاظ (تنتمي إلى لسان ما ووفق تركيب نحوي معين)، ويسمى هذا بالفعل الصرفي التركيبي أو الوحدة الصرفية

---

[1] JACOB Pierre, *L'empirisme logique: ses antécédents, ses critiques, éd. Minuit*, Paris, 1980,. p. 227

[2] BOURDIEU Pierre, *Ce que parler veut dire*, éd. Fayard, Paris, 1982, p. 109.

[3] JACOB Pierre, *L'empirisme logique…op. cit.* p. 228.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

التركيبية، وأخيرا فإن القول هو أداء للفعل الصرفي التركيبي بمعنى محدد ويسمى هذا بالوحدة الدلالية. فالفعل التعبيري إذن، هو محصلة الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي. والنطق بسلسلة من الأصوات وفق ما هو متداول في لسان ما يؤول إلى أداء الفعل الصرفي التركيبي ومن ثم إلى أداء الفعل الدلالي، وبهذا يتم إنجاز الفعل التعبيري.

الأفعال الغرضية: قد يكون معنى المنطوق واضحا، ولكن قد لا يُدرَك الغرض منه، أي لا يُعرَف قصد الناطق به. فحين أقول مثلا: «السيارة قادمة بسرعة»، فقد لا يكون واضحا ما إذا كان ذلك تحذيرا أم مجرد تقرير. وبالتالي، يجب التمييز بين نطق الجملة بمعنى معين، وبين نطقها بقوة (أو بغرض)، ولكن أداء الفعل الغرضي يقتضي أداء الفعل التعبيري بالضرورة، أي عن أساس الفعل التعبيري هو المعنى، بينما أساس الفعل الغرضي هو القوة. ففي المثال السابق، معنى العبارة واضح تماما، ولكن الغرض منها ليس كذلك، ولهذا فإن الفعل الغرضي يتحدد بقصد المتكلم.

الأفعال التأثيرية: وهي إحدى وظائف اللغة، والمقصود بها تلك الأقوال التي إذا نطقنا بها، أحدثنا تأثيرا في المتلقي، سواء على المستوى النفسي أو على المستوى أو على المستوى الفكري. ولكن رغم هذا التمييز، فقد هناك تداخل بين هذه الأنواع من الأفعال، إذ يمكن أن يكون الفعل التعبيري فعلا غرضيا أو فعلا تأثيريا حسب السياق. فالعبارة التالية «ليس معي نقود» هي فعل تعبيري يفيد التقرير والوصف، ولكن قد يفهم منها أن قائلها يقصد «لا تفكر في أن تطلب مني نقودا» فهو تنبيه وقد يفهم منها أنه يريد أن يستعطف المتلقي ليمنحه بعض المال.

وهكذا فإن أوستين، حسب هذا التصور، لا يدعو إلى تحليل منطقي للغة يتجاهل ملابسات التواصل والظروف المحيطة بالمتخاطبين وأحوالهم ومقاصدهم، فاللغة العادية في حاجة إلى أن نفهمها فقط، وليست في حاجة إلى تصحيحها أو إزالة عيوب مفترضة فيها.

وقد عمل جون سيرل على تطوير نظرية أوستين في نظرية المنطوقات الأدائية واضطلع بكل مظاهرها التداولية. فقد استبعد فكرة أن تكون هناك دلالة سابقة على فعل الخطاب، حيث إن دلالة القول تتحدد بمجموعة من القواعد ت تعيّن شروط استعمالها، فالكلام هو دائما أداء أفعال وفق قواعد. وأهم ما يميز فعل الكلام عن أي نشاط إنساني آخر، هو أنه يتم وفق اتفاقية معينة.

وإذا كان لسيرل الفضل في توسيع نظرية أوستين وتطويرها، فلم تكن أهمية تحليلاته مقصورة على المستوى النظري فحسب، بل تجاوزتها إلى المستوى الملموس الذي سمح له بتطبيق تصوراته. وفي هذا السياق، فإن الدراسة التي خصصها لفعل "الوعد" في كتابه "أفعال الكلام" تعتبر مثالا واضحا للمنهج التحليلي في صورته الثانية.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

7. كواين وفلسفة المنطق:

لقد شكل علم الدلالة عنصرا أساسيا للأبحاث المنطقية بالنسبة على الفلسفة التحليلية في تاريخها القريب، وكان له تأثير كبير على الفلاسفة التحليليين من الجيل الثالث، حيث كان لكواين دور بارز في تطوير فلسفة المنطق. فهو يذهب إلى أن الترميز الكوني يشكل أفضل وسيلة لتفادي اللبس والغموض في اللغة العادية. وبهذا المعنى، يبدو كما لو أنه استمرار للخط الذي رسمه الجيل الأول من الفلاسفة التحليليين. ولا يمكن بأي حال إنكار أن كواين يدين بالكثير للوضعية المنطقية. إنه يرفض أن تكون المعرفة مؤسسة على أفكار فطرية، بل هي قائمة على معطيات التجربة التي تعتبر اللغة وعاء لاستيعابها. ولهذا، فهو لم يخرج عن خط التجريبية المنطقية من حيث معاداته للميتافيزيقا، وتمسكه بالنزعة العلمية. غير أنه يختلف عنهم من حيث إنه يرى أن أنه لا يوجد أي نسق منطقي يعكس الواقع، وبالتالي لا يمكن أن يتأسس أي نسق كمعيار للصلاحية الكونية. من هنا، تشكلت فلسفة المنطق التي تهتم بتسليط الضوء على التبعات الأنطولوجية لهذا النسق أو ذاك واستعمال التقنيات المنطقية للكشف عن التناقضات الداخلية لهذا التصور الفلسفي أو ذاك أو الكشف عن صلاحيته. ولهذا يعتبر معيار الالتزام الأنطولوجي أهم مشكل في فلسفة المنطق في نظر كواين[1].

وإذا كانت التجريبية المنطقية والوضعية المنطقية تلحان على ضرورة التحقق التجريبي من عبارات العلم وعلى موقفها المتشــدد تجاه الميتافيزيقا، فإن كواين حاول أن يسـتعيض عن التجريبية المنطقية المبنية على الحس بتجريبية أكثر براغماتية. وقد ارتبطت فلســفته بنقد الدلالة والإحالة من خلال نقده للمبدأين الأســاســين اللذين قالت بهما الوضــعية المنطقية، وهما: التمييز بين القضــايا التحليلية والقضــايا التركيبية، والتحليل الاختزالي؛ وهو النقد الذي حطم بمقتضاه نظرية التجريبية المنطقية.

ويتأسس معيار الالتزام الأنطولوجي على تساؤل كواين عن أساس النظريات العلمية التي ليست سوى خطابات حول ما يوجد أو قل حول ما تقر انه موجود. وقد عبر عن ذلك بقوله: « إنني لا أقترح اعتماد الوجود على اللغة. ما نحن بصدد مناقشته ليس هو الواقع الأنطولوجي بل الالتزام الأنطولوجي للواقع. إن ما يوجد لا يتوقف على، بشــكل عام، على اســتعمال المرء للغة، بل على ما يقر المرء بأنه يوجد»[2]. فالهدف إذن هو تحليل نوع العلاقة بين العبارات والواقع، وبالتالي تحديد مســألة تناظر الواحد بالواحد كما تذهب إلى ذلك الوضــعية المنطقية ويستلزم الفصلُ في التناظر تحليل دلالة العبارات وتصنيفها[3].

ويذكر كواين في مستهل مقالته " معتقدا التجريبية" أن «التجريبية الحديثة متوقفة ـ في جزء كبير منها ـ على معتقدين اثنين. يتمثل الأول في الاعتقاد بأن هناك فرقا بين الحقائق التحليلية (أو تلك المؤسسة على الدلالات بمعزل عن الوقائع) وبين الحقائق التركيبية (أو تلك المؤســســة على الوقائع. ويتمثل الثاني (مذهب الاختزال) في الاعتقاد أن كل منطوق له دلالة تكافئ تركيبا منطقيا انطلاقا من حدود تحيل إلى التجربة مباشــرة. هذان

---

[1] ROSSI Jean-Gérard, *la philosophie analytique, op.cit.* p.100.

[2] نقلا عن يوسف تيبس، الإبستيمولوجيا الطبيعانية عند ويلارد كواين، مجلة رؤى تربوية، العدد 29، ص. 58.

[3] المرجع والمكان نفسه.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

المعتقدان بالنسبة إلي، ليس لهما أساس قوي. فإذا تخلينا عنهما، فإننا سنساهم من جهة في إزالة الحدود بين الميتافيزيقا التأملية وعلوم الطبيعة، ونتجه من جهة أخرى نحو التداولية»[1].

وفي نقده للتمييز بين التحليلي والتركيبي في القضايا، يرفض وجود اختلاف نوعي بين العلوم التي تبدو ذات طابع قبلي مثل الرياضيات والمنطق والفلسفة وبين العلم التجريبين. فهو يبين عدم تحليلية بعض القضايا والعبارات التي تبدو كذلك، وهي قضايا ــ في منظور كانط والتجريبية المنطقية ــ قائمة على قابلية التبادل بين الموضوع والمحمول مع الاحتفاظ بصدقها. أما كواين، فيؤكد على عدم وجود تكافؤ دلالي بين العبارات اللغوية، سواء في باللغة الواحدة أو بين لغات متباينة. ويترتب على هذا استحالة الترجمة. فكل ترجمة إنما هي تطويع للغة الغريب بشكل تعسفي، بحيث إن المترجم يفرض لغته بإسقاطه لمنطق لغته ومقولاتها على اللغة المترجم عليه. ويبدو هذ الموقف مبنيا على خلفية فكرية تتقاطع بوضوح مع نظرية فيلهلم فون همبولدت التي مضمونها أن كل لغة مشحونة برؤية خاصة للعالم. فكل لغة ــ حسب كواين ــ تفرض على من يتعلمها خطاطة مفهومية خاصة بها أثناء تعلمها، تلك الخطاطة التي تُشْرِط تصوراتهم وفهمه وتقطيعهم للواقع وإدراكهم للعالم. وهذا الوضع يستلزم أن الترجمة تخضع هي بدورها إلى قَسْرِ هذه الخطاطة التي تحكم رؤية المترجم للعالم. ويترتب على هذا أن التكافؤ الدلالي بين العبارات في كل الأحوال مجرد وهم. وبهذه الكيفية التي يبين فيها كواين عدم وجود تكافؤ بين العبارات، يكون قد زعزع بقوة ذلك التميز الذي تقيمه الوضعية المنطقية بين القضايا التحليلية والقضايا التركيبة.

وقد عمل كواين، بالنسبة إلى المعتقد الثاني الذي تقوم عليه التجريبية المنطقية والوضعية المنطقية، على البرهنة على أن عملية الاختزال التي تهدف إلى جعل التحقق أكثر سهولة وحتى تكون التجربة أساسا للعلم، ليست أمرا يقينيا. فحسب نظرية التحقق، فإن دلالة عبارة هي الطريقة التي تعرفنا تجريبيا على أن العبارة صحيحة أو خاطئة. ويترتب على هذا أن عبارتين تكونان مترادفتين إذا وفقط إذا كانت متماثلتين من طرق إثباتهما أو نفيهما التجريبي. ولكن ما هي هذه الطريقة؟ أي ما طبيعة العلاقة بين عبارة ما وبين التجربة التي تؤدها أو تفندها؟ إن ابسط طريقة بالنسبة إلى التجريبية المنطقية والوضعية المنطقية هي المعاينة المباشرة، وبالتالي فإن كل عبارة لها معنى يمكن أن نترجمها إلى إلى عبارة متعلقة بالتجربة. وفي الوقت الذي يستمر فيه مذهب الاختزال بافتراض أن كل منطوق، إذا ما عزلناه عن غيره، يمكن أن يؤيَّد أو يفنَّد تجريبيا، يؤكد كواين على فكرة «أن منطوقاتنا على العالم الخارجي لا تخضع لمحكمة التجربة الحسية بشكل انفرادي، بل جماعيا»[2] . ومعنى أن مبدأ الاختزال يتعارض مع الطبيعة الكليانية للمعتقدات العلمية، فمعتقداتنا تشكل شبكة يرتبط فيها كل معتقد بالمعتقدات الأخرى وبالتجربة، وبالتالي فليس هناك ما هو قبلي وبمعزل عن التجربة. وبهذا يبين كواين أن مبدأ التحقق ومبدأ الاختزال هما نقطة ضعف التجريبية المنطقية والوضعية المنطقية.

[1] QUINE Willard Van Orman, *les deux dogmes de l'empirisme, in : De Vienne à Cambridge*, (dir. Pierre Jacob), Gallimard, 1980, p. 93.

[2] QUINE Willard Van Orman, *les deux dogmes de l'empirisme, op.cit.*. p. 115.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

إن الهدف الأصلي للفلسفة التحليلية هو تبرير قضايا العلم التجريبي عن طريق التحليل، أي على أسس منطقية، أما هدفها اليوم، فهو استخلاص وإتمام النتائج المترتبة عن نقد كواين لهذه الوضعية المنطقية والمتمثل أساسا في التخلي عن التمييز الذي أكد عليه كارناب بين القضايا التحليلية (الصادقة بمقتضى دلالتها) وبين القضايا التركيبية (الصادقة بمقتضى التجربة)، أي التمييز بين الصدق المنطقي المفهومي وبين الصدق التجريبي.

والنتيجة اللازمة عن التخلي عن هذا التمييز، هو التخلي عن التحليل المفهومي القبلي، وبالتالي، وعلى إثر كواين، أعيد طرح مسألة "القبلي" والشك في وجود معرفة قبلية خالصة للدلالة، ومن ثم حدث نوع من الرجوع إلى المفاهيم السيكولوجية والفينومينولوجية التي رفضها فريجه في الأصل.

وقد كان لتعاليم الفلسفة التحليلية بكل تنويعاتها واتجاهاتها وقع كبير على الفلسفة المعاصرة، وبخاصة من حيث اهتمامها بسؤال اللغة باعتباره سؤالا مركزيا في مختلف التي أنجزت تحت هذا العنوان. فبالإضافة إلى أن لها مريدين خارج الفضاء الأنجلوسكسوني، وفي أوربا تحديدا، فقد كان حضورها أيضا في نسيج الفكر العربي المعاصر. ولعل أبرز ممثل لهذه الفلسفة، وبخاصة في توجهها الوضعي المنطقي، زكي نجيب محمود. فهو يصرح بأنه «في الفلسفة نصيرُ الوضعية المنطقية التي ما فتئ أصحابها حتى اليوم يجاهدون في تبليغ دعواها»[1] . فقد عمل جاهدا على إقحام هذا التيار في نسيج الفكر العربي الإسلامي المعاصر. وإننا لنجده ينافح عن الفلسفة التحليلية ومنطقها ويروج لها بحماس حين يدعو القارئ إلى «بحوث فلسفية في عصرنا هذا، وفي إنجلترا بصفة خاصة، تفرعت كلها عن تيار فلسفي يرى أهم مهمة للفلسفة في أن تقف عند بنية اللغة العلمية كيف تقام، بدل أن تشطح في مسائل ميتافيزيقية ليس لها حلول [...] لأنها صيغت في عبارات من اللغة لم يحكم بناؤها»[2].

ومن الواضح أن حماس زكي نجيب محمود وتشيعه للوضعية المنطقية منبثق نقده الحداثي لواقع العلم والمعرفة في العالم العربي ومن امتعاضه من تفشي مظاهر اللامعقول في الذهنية العربية المعاصرة. فالمذهب الوضعي في الفلسفة .في نظره .هو أقرب المذاهب إلى الروح العلمية المعاصرة.

الخاتمة: المنهج التحليلي كثرة في وحدة:

إن هذا التنوع في الفلسفة التحليلية لا يلغي وجود مجموعة من الخصائص المشتركة، فرغم أن الفلاسفة التحليليين لا يتبنون أطروحات مشتركة بالضرورة، وهم مختلفون في كثير من الأحيان على مستوى المنهج، فإن الفلسفة التحليلية تبقى متميزة بحيويتها وموحدة على مستوى الممارسة والمرجعيات، باعتبارها مشروعا متكاملا. وليست الفروق الموجودة بين الفلاسفة المنضوين تحت شعار الفلسفة التحليلية سوى تنويعات لفلسفة واحدة جعلت اللغة موضوعها الحصري، وتكييفات متعاقبة لمنهج واحد قائم على الذهاب بالتحليل اللغوي والتحليل المنطقي إلى أبعد مدى تفادي الأوهام التي قد توقعنا فيها البداهة الزائفة.

---

[1] محمود زكي نجيب، قشور ولباب، دار الشروق، القاهرة، 1988، ص. 160

[2] محمود زكي نجيب، المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشروق، القاهرة، ط. 4، 1987، ص. 89.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)